

مقاومة تسليم التعليم وخذ

الخاصة التجارية، و«شركة» إدارات الجامعات العريقة وإخضاعها لنهج «نيوليبرالي» يتصل اتصالاً وثيقاً بنهج الاقتصاد السياسي المتبع. إشكاليات التعليم طرحها اتحاد الأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت، في مؤتمر عقده الخميس الماضي بعنوان «خصخصة التعليم»، وطرح فيه مهمة مقاومة تسليم المؤسسات التعليمية

تسليم التعليم في لبنان، ظاهرة أخرى تتصل بازمة الاقتصاد اللبناني، حيث يسيطر الربح ومنطق الربح السهل والسريع، السياسيون يرون في التعليم العام «قطاعاً غير منتج»، ويجري تهميشه وضرره، في حين أنهم هم أنفسهم يوفرون كل الدعم المباشر وغير المباشر للتعليم الخاص. لا يقتصر الأمر على «تفريخ» الكثير من الجامعات

شعبان: نريد حقوق الإنسان أم اقتصاد السوق؟



مدرّس شبان ارباح L.L.L بنحو 40 مليون دولار ارباح سنويا (مروان بو حيدر)

الماورونية، وكذا لعدد من الجامعات... أحد أبرز الأمثلة التي يتحدث عنها شعبان، الجامعة اللبنانية الدولية LIU، التي أسسها الوزير السابق عبد الرحيم مراد عام 2001، في فترة توليه منصب وزير التعليم والثقافة، وهو يرأس هذه الجامعة التي تعد أكبر جامعة خاصة في لبنان. في عام 1992 كانت الجامعة اللبنانية تضم 45% من مجمل طلاب التعليم العالي، يليها الجامعة العربية 31%، ثم الأميركية 6%، واليسوعية 6%. في عام 2011، تراجعت نسبة طلاب الجامعة اللبنانية إلى 38%، والعربية إلى 6%، والأميركية 4%، واليسوعية 5%، فيما استقطبت الجامعة اللبنانية الدولية LIU نحو 9% من الطلاب، وباتت حصتها مع بقية الجامعات المرخصة حديثاً نحو 26% من مجمل الطلاب. جاء هذا التوسع لما يسمى «دكاكين التعليم العالي» على حساب نوعية التعليم في لبنان.

كلفة التعليم وارباح الجامعات

تقيس دراسة شعبان كلفة العام الدراسي الواحد على أساس أرخص اختصاص جامعي (30 رصيدا سنويا). ليتبين أن الجامعة الأميركية تسجل الكلفة الأعلى (\$15900)، تليها اللبنانية الأميركية (\$15300)، فيما سجلت الكلفة في اللبنانية الدولية نحو 4170 دولاراً. وقدّر شعبان أرباح LIU بنحو 40 مليون دولار أرباح سنويا على أساس وجود 17000 طالب مسجل لديها.

تقدّر الدراسة متوسط كلفة العام الدراسي في الجامعات الخاصة بنحو 7000 دولار سنويا. وتمثل كلفة التعليم 50% من حصة الفرد من الناتج المحلي، علماً أن متوسط الكلفة في الجامعة اللبنانية يقدر بنحو 330 دولاراً، ويرتفع في الجامعات المرخص لها بعد الحرب إلى نحو 5000 دولار.

بحسب الدراسة، ارتفعت الأقساط في الجامعة الأميركية بنحو 60% خلال خمس سنوات بين 2008 و2013، بينما بلغت نسبة التضخم نحو 30% في الفترة نفسها، أي إن الأقساط ارتفعت ضعف معدل التضخم، من دون أي تبرير منطقي ومقنع للطلاب. تُنفق الدولة اللبنانية نحو 160 مليون دولار سنويا على التعليم العالي في لبنان، يذهب 90% من هذا الإنفاق إلى الجامعة اللبنانية، ومعظمه يُنفق على الأجور. ويمثل إنفاق الدولة على التعليم العالي نحو 0,6% من مجمل الناتج المحلي، بينما تنفق الاسر على هذا التعليم ما يوازي 4% من مجمل الناتج المحلي، أي إن عبء الإنفاق على التعليم يتركز أساساً على ميزانيات الاسر، علماً أن الدولة اللبنانية تُنفق نحو 4% من مجمل الناتج المحلي على قطاع الكهرباء، و9% على خدمة الدين العام. ينشر شعبان أن الدولة تستطيع «إذا ما

بعدما كان عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في لبنان عام 1970 لا يزيد على 40 ألفاً، أصبح عددهم حالياً نحو 190 ألفاً. 86% منهم لبنانيون. ويتخرج سنويا نحو 30 ألف طالب، 10 آلاف منهم يتخرجون في الجامعة اللبنانية. تشير الدراسة، التي عرضها رئيس اتحاد الأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت، جاد شعبان، إلى أن نسبة طلاب الجامعة اللبنانية مثلت 50% من مجمل هؤلاء الطلاب عام 1970، وبقيت هذه النسبة مستقرة تقريبا، مع تذبذبات (صعوداً وانخفاضاً) تتراوح النسبة بين 45% عام 1992 و52% عام 2003، إلا أنها انخفضت إلى 38% عام 2011.

دراسة شعبان، التي تناولت تراجع دور التعليم الرسمي الجامعي وحجمه، ونهج الاقتصاد السياسي الذي اتّبع لتسليم التعليم في الجامعات الخاصة، أشارت إلى أن انخفاض حصة التعليم الرسمي مؤشر خطير، لافتة إلى أن النساء تحولن من التعليم العام إلى الخاص، أما نسبة الرجال، فبقيت ثابتة تقريباً في التعليم العام.

ما الذي حصل؟ والى أين توجه الطلاب؟

في القرن التاسع عشر، لم يكن هناك أي جامعات رسمية أو حتى محلية في لبنان، بل إرساليات أجنبية. تأسست الجامعة الأميركية في بيروت (الكلية الإنجليزية السورية سابقاً) كإرسالية بروتستانتية، وتأسست الجامعة اللبنانية الأميركية (BUC سابقاً) كإرسالية بروتستانتية أيضاً، فيما تتبع الجامعة اليسوعية لإرسالية كاثوليكية. ولم تتأسس الجامعة اللبنانية إلا عام 1952، كأول جامعة وطنية غير طائفية وغير تابعة لأي جهة خارجية. وفي عام 1960 تأسست الجامعة العربية، عبر جمعية خيرية تابعة للطائفة السنية، وكانت لها ارتباطات بمصر (ارتبطت حينها بحركة الناصريين). حتى عام 1975، ضم لبنان 5 جامعات و7 مؤسسات تعليم عالي. وفي عام 1992 زادت جامعة واحدة و7 مؤسسات تعليم عال. اليوم هناك 24 جامعة و19 مؤسسة تعليم عال. أي إن لبنان يضم حالياً 37 جامعة خاصة، في مقابل جامعة واحدة رسمية.

يشير شعبان إلى أنه في الفترة الممتدة بين عام 1995 وعام 2001 جرى الترخيص لـ23 جامعة جديدة، معظمها يبعث الربح، عكس الجامعات العربية الخمس، التي تأسست كمؤسسات لا تبغي الربح. جاء الترخيص لهذه الجامعات، وفق نظام المحاصصة القائم في جمهورية ما بعد الطائف. على سبيل المثال رخص للجامعة الإسلامية، التابعة للمؤسسة الشيعية، كما رخص للجامعة الأنطونية التابعة للكنيسة

نسمع بجامعات تعلم ادارة نظم بيئية، أو الصحة أو غيرهما، لكن إذا جمعنا كم يوجد طلاب في هذه الجامعات الجديدة تدرس ادارة الأعمال والحقوق وادارة المصارف فإنهم يصلون إلى 40 ألف طالب، أي 40% من طلاب الجامعات الخاصة. الرقم كبير، أين التجديد والبرامج الخلاقة؟ يسأل شعبان. أما بالنسبة إلى سوق عمل المتخرجين، فإن كل فرص العمل التي خلقت، تركزت في قطاع الخدمات، الذي لا يحتاج في الأساس إلى تعليم جامعي. ويشير البنك الدولي إلى أن نسبة نمو خلق فرص العمل لحملة الشهادات تبلغ 0% بالنسبة إلى النساء، الالتحاق الجامعي لهن مهم جداً، لكن النساء غير مشاركات في سوق العمل، إذ إن نسبة مشاركتهن فيه لا تتعدى 25%.

دور التعليم في الحراك الاجتماعي
قبل الحرب الأهلية كان التعليم مساهماً أساسياً في الحراك

عند الفئة العمرية 15-29 تصل إلى 28%. واحصائيات البنك الدولي تقول إن نسبة البطالة بين حملة الشهادات، تصل إلى 14%، فيما معدل البطالة العام يبلغ 10%، أي إن حملة الشهادات الجامعية هم أكثر عرضة للبطالة من غيرهم! كما أن 40% من القوى العاملة التي أجري عليهم البحث، يعملون في مجالات لا

يشير البنك الدولي إلى أن نسبة نمو خلق فرص العمل لحملة الشهادات تبلغ 0%

علاقة لها باختصاصاتهم الجامعية، أين هي الكفاءة؟ وأين هي برامج الجامعات الجديدة؟ وخاصة أننا لا نعرف شيئاً عن مخرجات العمل فيها، وعن نوعية المحاضرات التي تعطى وجودة التعليم. برامج الجامعات ليست بالتطور الذي يسوّق له، يقول شعبان، «لم

أرادت دعم التعليم»، أن تخفض كلفة الدين العام 10% فقط، لتصبح نسبته من الناتج المحلي 8%، وبذلك يمكن مضاعفة مساهمة الدولة في الإنفاق على التعليم الرسمي. يقول شعبان إن «هذا الاقتراح قدم في التسعينات، ولم يعمل به».

الأرقام بين الشائعات والحقائق

بشاع أن نسبة المتعلمين ارتفعت في لبنان، وازداد الطلب على الجامعات. ويُشاع أيضاً أن لدى الجامعات الخاصة الجديدة برامج تواكب «متطلبات العصر». ولتأكيد مقولة أن لبنان يضم أعلى نسبة متعلمين في القوى العاملة يجري التركيز على ارتفاع نسبة التحاق النساء في التعليم العالي من 8,1% عام 1990 إلى 47% عام 2011. إلا أن هذه الأرقام تُؤشر، وفق شعبان، إلى أن غياب فرص العمل يضطر الناس للانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي بهذه الكثافة. فنسبة البطالة